التقليـدي الشـائع، الذي يقيم في الاطار العربي عموماً فصلاً ايديولوجياً بين معسكرين، أحدهما محافظ والآخر راديكالي. والمسألة الجديرة بالاهتمام ليست صحة انطباق هذا التقويم من الناحية الواقعية، وانما في كون ان هذا التقويم لم يجر التدقيق فيه بصورة كافية، فيما يتعلق بعلاقته وتأثيره الفعلي في مسار العلاقة مع المنظمة. ونود ان نشير، في هذا الصدد، الى اننا نتبنى افتراضاً مؤداه ان هذا التمايز لم يكن يحمل تغييراً جوهرياً على الصورة الكلية لهذا المسار؛ اذ ان تجربة علاقة م.ت.ف. بدول المعسكر الراديكالي ـ كما تجلّى، مثلاً، خلال تجربتها الطويلة مع سوريا، أو مصر، في فترات معينة ـ لم تكن تحمل نتائج مشجعة على ان انتظام العلاقة كان، هنا، يتم بصورة أفضل.

○ واخيراً، ان الافتراض القائل ان بعض السياسات العربية تحكمه اللاعقلانية، نتيجة عدم الانسجام بين الاهداف ـ المصالح القومية العليا ـ والوسائل والافكار المتبعة لتحقيقها، هو افتراض ينبغي الالحاح عليه، لفهم ابعاد هذه الالاعيب السياسة التي لا تخلو، احياناً، من مظاهر بهلوانية وعبثيـة، ولاستيعـاب ما تنطوي عليه الاجراءات والمواقف من سمات التخبط والخلو من التخطيط والمسؤولية في كثير من الاحيان.

ان مسار العلاقة الفلسطينية مع دول الطوق العربية، خلال العقدين الماضيين، يمكن اعتباره نموذجاً ساطعاً عن التعبير عن غياب العقلانية والواقعية السياسية، حيث تغدو الحروب الجانبية بديلاً وتعويضاً عن الفشل في بناء اسس علاقات تستطيع الحفاظ على القدر المعقول من توحيد الجهود وتكاملها في مواجهة التحديات، سواء أكانت هذه التحديات سياسية ـ امنية تتعلق بالصراع العربي ـ الاسرائيلي أم اقتصادية تنموية تتعلق بمجابهة مشكلات حضارية.

ولا شك في ان غياب مثل هذه الواقعية السياسية هو من الاسباب التي اسهمت في قابلية هذه الدول على التراجع باستمرار، وقللت، في الماضي، من قدرتها على الاستفادة من الظروف والمناخات المواتية. والمثل الابرز سطوعاً على ذلك حرب تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٧٣؛ حيث لم تتمكن دول الطوق العربية، مجتمعة ومنفردة، من الاستفادة من هذا المتغير، حين كان ممكناً احداث تعديلات جذرية في المسارين، السياسي والاقتصادي.

العناق المتجدد

ان التطور الذي اتخذه مسار الاحداث، هو، وحده، الذي ربما يتيح لنا، اليوم، ان نرى في ذلك الاعلان الصادر في الاسكندرية، خريف العام ١٩٦٤، عن مؤتمر القمة العربي الثاني، الذي أيد الدعوة الى انشاء منظمة التحرير الفلسطينية، نقطة انعطاف جذرية في مسار الاحداث السياسية في المنـطقـة؛ باعتبـار ان ذلك انـطوى على عمليـة اعـادة تصحيح الانكسار الذي تأتّى عن تغييب الفلسـطينيـين، واقصـائهم عن المشاركة في رسم التوجهات السياسية المتعلقة بمصيرهم. بيد ان الدوافع السياسية، والمصالح، والاعتبارات الاخرى، أي، باختصار، الملابسات التي أملت اتخاذ هذه الخطوة «الثورية» لم تكن، في الواقع، تهدف الى، أو تصب في، مثل هذا التعديل الجذري في صورة الوضع السائد، منذ الهزيمة العربية العام ١٩٤٨، بقدر ما كان يتعلق ذلك بمحاولة من جانب بعض الدول العـربيـة في ذلك الوقت، لاسيمـا مصر، احتواء تفاعلات بدأت في البروز، التقت «المصلحة المشتركة» على التعامل معها بصورة مغايرة. ان هذا الالتباس الذي رافق عملية ظهور م.ت.ف. الى حيّـز الواقع الرسمي السياسي، والشعبي، لتصبح، منذ ذلك الوقت، احدى الحقائق السياسية في المنطقة، يتوجب ان يظل في البال، لفهم السياق المتناقض الذي اتخذته الاحداث فيما بعد.